والذين توصلوا الى وظائفهم تلك بحكم التركيبة الطائفية . وفي الوقت نفسه فقد لحق الضرر بمصالح طبقة بأكملها هي طبقة التجار التي تخسر يوميا من جراء الطريقة التي تسير بها أمور المرفأ . وباعتبار ان التاريخ لا يسير الى الوراء فان الامور في النهاية سوف تحسم لصالح مطالب طبقة التجار حتى وان كانت على حساب متنفذي المرفأ . والا لما قام واحد من اهل النظام بفضح ما يجري في مرفأ بيروت وهو عندما قال ما قاله فانما كان يعبر عن مصلحة طبقية لقطاع أوسع من قطاع المستفيدين حاليا من أوضاع المرفأ ، والذي هو ليس سوى نموذج لما يجري في مؤسسات ومرافق الدولة .

ان المثل الاكثر وضوحا على التناقض بين ما هو قائم (الدولة الطائفية) وبين حقائق الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي اللبناني هو فيما تردد منذ فترة غير قصيرة عن النقص في قوى الامن الداخلي ، والاعتبارات الطائفية التي كانت وراء عدم استكمال هذا النقص . ففي الوقت الذي فتحت به احدى دورات قوى الامن ، اضطرت الدولة لأن تأخذ من المتقدمين عددا اقل من العدد المطلوب ، اذ تقدم من احدى الطوائف عدد أقل مما تعطيه القاعدة الطائفية للوظيفة . في الوقت الذي تقدم به من الطوائف الاخرى عدد أكبر مما تعطيه نفس القاعدة الطائفية وبالقياس لما تقدم من الطائفة الاولى ، وقد كانت النتيجة الرضوخ للاعتبارات الطائفية وعين من المتقدمين عدد أقل من احتياجات النظام .

وفي ضوء الحقيقة البديهية التي تقول بأن النظام الطائفي في النهاية ما هو الا نظام طبقي ، لا بد من طرح السؤال التالي ، هل يمكن للنظام الطبقي ان يخضع للاعتبارات الطائفية لدرجة انه سيعتمد على جهاز قمع عدده أقل من العدد المطلوب . وهل الطائفية هي التي ستحمي النظام الطبقي ام جهاز القمع الذي سيكون تحت يد الطبقة الحاكمة . ان الجواب المنطقي هو أن الطبقة الحاكمة التي ارادت الطائفية وسيلة لحماية مصالحها لا يمكن لها الا ان تتخلى تدريجيا عن الطائفية عندما تصبح قيدا على حركتها وعلى مصالحها باعتبار ان الطائفية ليست هدفا في حد ذاتها بالنسبة للكثيرين من أهل النظام اللبناني والذين بدأوا يعون حجم وطبيعة التطورات التي طرأت على الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي في لبنان .

هذا الوضع عبر عن نفسه بوجود تيارين في الطبقة الحاكمة ، يعبران عن التعارض القائم بين التيار الانعزالي الطائفي والذي ما زال يعيش مفاهيم النصف الاول من هذا القرن والذي يعتبر الطائفية قضية بحد ذاتها ولا مصلحة له الا من خلال استمرار هذه الظاهرة المرضية حيث يستمد منها نفوذه السياسي ومصالحه ولا يستطيع ان يستمر في تكتيل جماهيره من حوله الا من خلال اللعبة الطائفية ، ولا تقتصر هذه النزعة على الزعامات المارونية بل انها تتسع لتشمل زعامات سياسية لطوائف أخرى . وان كانت المسألة بالنسبة لها أقل حدة .

وعلى الجانب الآخر فقد بدأ بالبروز ومن داخل مؤسسات النظام نفسه تيار اخر اكثر انفتاحا على حقائق العصر وعلى حقائق الوضع اللبناني ويحاول ان يطور النظام اللبناني ليتناسب والحقائق الجديدة ، تطوير يهدف الحفاظ على الاسس الطبقية للنظام اللبناني . مع محاولة تبديل اسلوب العمل الذي تسير عليه الدولة والوظيفة التي تؤديها . ويمكن لنا على سبيل المثال ان نلحظ تباين المواقف بين ريمون اده من ناحية وبيار الجميل من ناحية أخرى اضافة الى أطروحات هنري اده وغيره من الاسماء التي لمعت في عهد حكومة الشباب والقصة الشهيرة لمرسوم ١٩٤٣ وقضية الدواء وغيرها من المسائل التي انتهت باستقالة وزراء تلك الحكومة تباعا .